

ممثل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية: مكافحة الفساد بتطبيق القوانين وتباطؤها غير عادل

للمجتمع المدني دور خاص في جهود لبنان من اجل مكافحة انتشار الفساد، سواء من خلال المشاركة في النقاشات او المساهمة فعليا في صياغة واقتراح تعديل قوانين وتشريعات تصب في خدمة هدف الحد من الفساد الذين انهمك لبنان واللبنانيين

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية - مكتب لبنان، لها دورها اللافت للنظر في هذا الاطار، وهي منظمة مقرها الرئيسي في العاصمة الالمانية برلين، ومسجلة في لبنان منذ العام 2016، وتنشط في مجال تطوير المؤسسات الديمقراطية في انحاء العالم ومساءلة الهيئات الحكومية وتعزيز المشاركة السياسية وحقوق المواطنين. "الامن العام" حاورت ممثل المنظمة في لبنان الدكتور اندريه سليمان الذي اعد دراسة تحليلية اخيرا بعنوان "مواجهة الفساد: التحدي اللبناني".

على الرغم من اقرار عشرة قوانين على الاقل لمكافحة الفساد في السنوات الماضية في لبنان والتوقيع على اتفاقات دولية مثل UNCAC (اتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد) عام 2009، لماذا لم تحسن درجة لبنان وترتيبه في مؤشر مكافحة الفساد على مستوى العالم؟

العبرة في التطبيق وكل القوانين جيدة. اذا طبقت هذه القوانين حتى مع وجود بعض الثغرات، فان لبنان سيتقدم. اقول ان العبرة في التطبيق لانه في حال عدم تطبيق القوانين، لا معنى لها. المؤشرات التي سألت عنها حول مكافحة الفساد، لها علاقة بالانطباعات ونظرة المواطن الى المؤسسات. هناك مثال تتجلى فيه فكرة غياب التطبيق، ويكمن في انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث اقر قانون انشائها، لكنها فعليا لم تشكل اذ لم يتم تعيين الاعضاء حتى الان. لا شيء يبرر عدم تعيين هؤلاء الاشخاص في مناصبهم، علما ان مجلس القضاء الاعلى يؤجل جلسات البت. اذن، المشكلة في التطبيق اكثر مما هي في القوانين.

كيف ساهمت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في الجهود من اجل مواجهة الفساد في لبنان؟

اولا، ساهمنا في صياغة القانون المتعلق بمشروع تحديث الشراء العام في لبنان. قدمنا ومولنا خبيرا كتب القانون بلغة قانونية سليمة وصاغ مصطلحات معتمدة في لبنان، وتمت اعادة ترتيب القانون ليكون متماسكا ومنسجما. ثم وضعنا مرسوما تطبيقيا كاملا ومفصلا بحوالى 40 صفحة تتضمن شروط العقود العامة، وهو مرسوم تطبيقي وليس مجرد قانون، وذلك من الاف الى الياء، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وبالشراكة مع اللجنة النيابية المكلفة وضع هذا المشروع.

ثانيا، شاركنا في سلسلة نقاشات مع وزير العدل وهيئات من المجتمع المدني من اجل تطبيق آليات مكافحة الفساد في لبنان بحسب القوانين التي اشرفنا عليها.

ثالثا، قدمنا وما زلنا نقدم، الدعم للبحث القانوني للجنة النيابية المكلفة وضع قانون استقلالية

القضاء وشفافيته، وقد عملنا على ذلك خلال سنة ونصف سنة. رابعا، نظمنا عددا كبيرا من التدريبات وورش العمل للبلديات والمجتمع المدني حيال قوانين مكافحة الفساد، مثل الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد وغيرهما.

ما هي ملاحظتكم على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهل هي كافية؟

الفكرة التي اود قولها انه على الرغم من وجود بعض الثغرات، الا ان التطبيق ملح وضروري. نحن في حالة ازمة وانهار، وثمة حاجة ملحة الى المضي قدما في تطبيق الاستراتيجية. هذه هي الاولوية القصوى، وهذه توصيتنا.

سيادة القانون والمحاسبة

كتبت المسؤولة عن الابحاث القانونية في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في لبنان سابين الحاكيك: "لا بد لأي اصلاح قضائي من ان يعترف بسيادة القانون مدخلا اساسيا لأي عدالة ومحاسبة. اعادة بناء المنظومة القضائية هي المفتاح الاساسي لاستعادة ثقة المجتمع المحلي والدولي بلبنان، اذا ارادت الحكومة الحصول على الدعم الخارجي اللازم للنهوض من الازمات السياسية والاقتصادية والمالية المتراكمة. لذلك تشدد المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية على ما يلي:

- الاسراع في اقرار قانون استقلالية القضاء مع مراسيمه التطبيقية لبدء المحاسبة ضمن اطار قانوني متكامل وعصري.
- تفعيل عمل النيابة العامة، خصوصا المالية منها، للنظر في قضايا الفساد والاموال المنهوبة او تلك المتأتية عن الفساد.
- تكثيف العمل على قضايا الفساد واحالتها على الجهة المختصة من دون اي تأخير في حال تبيان عدم اختصاص الجهة النازرة في الملف.
- الاسراع في اصدار التشريعات والتعيينات القضائية مع الحرص على تعيين قضاة مستقلين اكفاء ونزيهين في اداء واجبهم".

□ علينا اولاً ان نعطي هذه الهيئات والاجهزة الموارد المالية والبشرية التي تحتاجها. الكوادر والاجهزة الرقابية فيها الكثير من الشغور في الوظائف. هناك موظفون تم توظيفهم على الطريقة اللبنانية، اي من خلال قوى وشخصيات نافذة. في الوقت نفسه، حتى لو كان الكادر مكتملا، لا موارد بشرية ومادية وتقنية متوفرة لديهم للعمل بنجاح. تفعيلهم يكون من خلال تحسين استقلاليتهم، وتعيين الكفاءات، وتوفير كل الموارد اللازمة لهم.

■ هل اقرار قانون استقلالية القضاء يدفع في اتجاه مكافحة الفساد؟

□ من دون ادنى شك. هذا القانون هو ركيزة مكافحة الفساد. من دون قضاء لا مكافحة للفساد حتى لو كان هناك استراتيجيا لمكافحة الفساد وهيئة وطنية لمكافحة، فانها ستصل الى طريق مسدود اذا لم يكن هناك قضاء مستقل وقضاة مستقلون. اضافة الى ذلك، هناك ايضا ادارة المحاكم التي تحتاج الى اصلاح، ومن دونها لا عدالة. العدالة البيئية ليست عدالة. حتى لو صدر القانون وهو ممتاز، يجب ان يكون هناك ايضا تمكين للمحاكم، وتعزيز لادارتها ماليا ولوجستيا على ان يشمل ذلك كل فريق العمل، من الحاجب الى القاضي. العدالة لا تتحقق الا بتوفير الموارد المؤسسية.



ممثل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في لبنان الدكتور اندريه سليمان.

عام، اذا كانت هناك نية في التطبيق، على المحاكم عندها ان تعمل تحت سقف القانون من دون ان يكون هناك غيمة فوق احد. اما اذا كان كاشف الفساد سيلاحق ويتم ترهيبه والتشهير به في الاعلام، فهذا لن يكون وضعا سليما. المرجح يجب ان يكون قانون حماية كاشف الفساد.

كيف يمكن تفعيل اجهزة الرقابة وهيئاتها للحد من الفساد؟

الوطنية على ان تبدأ العمل، وفي حال طبقت القوانين الحالية هذه نقطة انطلاق جيدة جدا. في ضوء التجربة، يمكن ان نرى كيف نحسن المسار والتطبيق. لكن الامر الايجابي انها انشئت، وانه يجب تعيين اعضائها لتبدأ العمل.

■ من يحمي كاشف الفساد في لبنان؟ وهل يطبق القانون؟

□ هناك قانون في لبنان سبق ان اقر لحماية كاشفي الفساد، وثمة ثغرات طبعاً. لكن في شكل

الفساد ليس خصوصية لبنانية

قائمة في صلب شخصية اللبناني، بل ان ممارسات الفساد والتصرفات المرتبطة بعمليات احتيالية لا تعدو كونها سلوكيات اجتماعية تكونت مع الوقت من جراء غياب الملاحقات القانونية والعقوبات الجزائية.

عليه، لا يكون الفساد، مهما بدا مستعصبا، ظاهرة اجتماعية غير قابلة للانعكاس، وانما يعزى استعصاؤها الى اللاعقابية المحيطة، وعدم وجود استراتيجيا تنبه الى الخطر الذي يشكله التضامن الوطني والاخلاق العامة وموارد الدولة المالية. ان التصرفات الفاسدة باقية ما لم نقيم بتعميم تنشئة مدنية تمتد على مراحل الحياة كلها، من اجل اجتثاث الفساد الذي يبقى رهنا بتوطيد نظام من قيم المواطنة الهادفة الى تعزيز الحرص على المصلحة العامة وشفافيات الحسابات والممارسات في الدولة والقطاع الخاص على السواء".

في دراسة اعدتها تحت عنوان "مواجهة الفساد: التحدي اللبناني"، قال الدكتور اندريه سليمان: "ان ابرز ما نراه على نحو متواتر هو مناخ الغش الذي يكتنف عمليات الشراء العام، والذي بات يشكل مصدرا بارزا للثراء غير المشروع حيث يجري التلاعب بشروط الوصول الى طلبات تقديم العروض وتكليفها بما يتلاءم ومواصفات العارضين الفائزين الذين يتم اختيارهم سلفا. اذا، هناك معلومات في خصوص هذا النوع من الغش واخبار يجري تداولها في شأن شروط سير المناقصات المذكورة، فهي لم تؤد الى اتهامات صريحة حتى الان. هذا الافلات من العقوبات الذي يحظى به المستفيدون من عمليات الفساد، يرتبط عميقا بتسخييف الممارسات الاحتياطية والمخالفة للقانون، تسخييفا بدا لحسن الحظ يفقد مقبوليته يوما بعد يوم. من الخطأ الاعتقاد ان الفساد خصوصية لبنانية كما لو كان علة